بلاغ صحفي

دورة تكوينية إقليمية حول السياسة النقدية

الرباط في، 7 أبريل 2017

نظم بنك المغرب في الفترة ما بين 27 مارس و 7 أبريل 2017 بالرباط دورة تكوينية حول السياسة النقدية بالتعاون مع مركز الدراسات الاقتصادية والمالية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي .

وقد تطرقت هذه الدورة لمواضيع أطر السياسة النقدية وآليات انتقال السياسة النقدية ودور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الماكرو اقتصادي. وقد نظمت هذه الدورة على شكل دروس وورشات عمل ودراسة حالات مكنت المشاركين من فهم كيفية اتخاذ قرارات السياسة النقدية على أساس أطر مختلفة بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وكيفية انتقال هذه القرارات إلى الاقتصاد الحقيقي.

ومن أهم النقاط التي تضمنها برنامج الدورة:

- دور السياسة النقدية في الاستقرار الماكرو اقتصادي؛
- الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية وأهدافها وارتباطها بالسياسات الاقتصادية الأخرى؛
- تحليل السياسة النقدية؛
- آليات انتقال السياسة النقدية؛
- دور نظام التوقعات وتحليل السياسات؛
- السياسة النقدية في ظل نظام استهداف التضخم؛
- السياسة النقدية وأنظمة الصرف؛
- السياسات النقدية غير التقليدية؛
- السياسة النقدية والاستقرار المالي وسياسة الاحتراز الكلي؛
- تواصل البنوك المركزية بشأن المؤشرات النقدية وتدبير الأزمات النقدية الدولية.

وقد أشرف على هذه الدورة التكوينية خبراء ومستشارون ينتمون لصندوق النقد الدولي بمشاركة مسؤولين بارزين من البنك المركزي التشيكي وبنك المغرب والذين تقاسموا مع المشاركين تجاربهم في مجال إعداد إطار فعال للسياسة النقدية وإصلاح آليات انتقال السياسة النقدية.

واستفاد من هذا التكوين حوالي 30 إطاراً ينتمون إلى البنوك المركزية والمؤسسات العمومية المعنية بعدد من الدول العربية (تونس، الأردن، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، مصر، موريتانيا، السودان، الصومال)، بالإضافة إلى أطر من بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.